" أثر التلاعب الإعلامي في صناعة التضليل الاقتصادي"

The influence of the media in the economic misinformation industry

إعداد

د. محمد عبدالستار جرادات – دكتوراه اقتصاد ومصارف إسلامية و خبير اقتصادي ومستشار مالي

د. منذر عاطف جرادات – دكتوراه إعلام وفكر سياسي و خبير إعلام سياسي – هيئة الإعلام – الأردن

مجلة تكنولوجيا التعليم والتعلم الرقمي

المجلد (السادس)- العدد (التاسع عشر) – مسلسل العدد (٠١٩) - مايو ٢٠٢٥

ISSN-Print: 2785-9754 ISSN-online: 2785-9762

موقع المجلة عبر بنك المعرفة المصري

https://jetdl.journals.ekb.eg/

مستخلص الدراسة:

كان الغرض من هذا البحث تحليل علاقة التلاعب الإعلامي بالسياسات الاقتصادية و تقييم تأثير التلاعب الإعلامي على الرأي العام ، كذلك استكشاف الأساليب المستخدمة في التلاعب الإعلامي ، ومحاولة تقديم توصيات واقعية جيدة للتقليل من آثار التلاعب الإعلامي. وقد تضمنت اجراءات البحث مراجعة شاملة للدراسات السابقة ذات الصلة بالتلاعب الإعلامي، حيث أظهرت العديد من الدراسات تأثير التحيز الإعلامي على الاتجاهات الاقتصادية ؛ مما قد يؤدى الى عدم الثقة في المؤسسات الاقتصادية والذى قد ينتج عنه آثار سلبية كبيرة على الاستقرار الاقتصادي.

وتضمنت توصيات البحث : ضرورة التقليل من تأثيرات التلاعب الإعلامي من خلال زيادة الوعي الإعلامي، تحسين الشفافية، تطوير التشريعات ، بالإضافة الى تعزيز دور المجتمع المدني وتصدى الحكومات والمؤسسات المعنية لهذه الظاهرة ؛ بما ينعكس ايجابياً على مصلحة التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.

كلمات مفتاحية : التلاعب الإعلامي، وسائل الإعلام، والسياسات الاقتصادية.

Abstract

The purpose of this research was to analyze the relationship between media manipulation and economic policies, evaluate the impact of media manipulation on public opinion, explore the methods used in media manipulation, and attempt to provide sound, realistic recommendations for mitigating the effects of media manipulation. The research procedures included a comprehensive review of previous studies related to media manipulation, as many studies have demonstrated the impact of media bias on economic trends, which could lead to a lack of trust in economic institutions, potentially resulting in significant negative impacts on economic stability. The research recommendations included the need to reduce the effects of media manipulation by increasing media awareness, improving transparency, and developing legislation, in addition to strengthening the role

of civil society and ensuring that governments and relevant institutions address this phenomenon Positively in the interest of sustainable development and social justice.

Keywords: media manipulation, media, and economic policies.

مقدمة

تعتبر وسائل الإعلام من العناصر الأساسية في النظم الاجتماعية والسياسية، حيث تلعب دوراً مهماً في توجيه الرأي العام وصياغة القرارات الاقتصادية. فهي ليست مجرد أدوات لنقل المعلومات، بل تتحمل مسؤولية كبيرة في تشكيل فهم الجمهور للحقائق الاقتصادية والاجتماعية، مما يؤثر بشكل مباشر على كيفية اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية.

تساعد وسائل الإعلام على نشر المعلومات والأخبار بشكل فوري، مما يساهم في تشكيل آراء الناس حول قضايا معينة. من خلال تغطية الأحداث الاقتصادية، توفر هذه الوسائل منصات للنقاش والتحليل، مما يساعد الجمهور على تكوين آراء مستنيرة. ومع ذلك، فإنه من الضروري أن ندرك أن تلك الآراء قد لا تعكس دائماً الحقائق الموضوعية، بل قد تكون متأثرة بالدوافع السياسية أو الاقتصادية للجهات التي تدير وسائل الإعلام.

يتجلى ذلك في كيفية تغطية وسائل الإعلام للسياسات الاقتصادية المختلفة، حيث يمكن أن يؤدي التركيز على جوانب معينة أو إغفال أخرى إلى تشكيل انطباعات متحيزة. على سبيل المثال، إذا كانت وسائل الإعلام تركز بشكل متكرر على التحديات الاقتصادية دون توضيح الجهود المبذولة لحلها، فقد يؤدي ذلك إلى خلق خيبة أمل عامة تجاه الحكومات وقراراتها الاقتصادية.

يمكن أن يؤثر الرأي العام الذي تُشكله وسائل الإعلام على صناع القرار الاقتصادي. عندما يشعر المواطنون بأنهم غير راضين عن أداء الحكومة في الأبعاد الاقتصادية، قد يتسبب ذلك في تغيير سياسات الحكومة أو حتى سقوطها. ومن هذا المنطلق، تصبح وسائل الإعلام عنصر ضغط على الحكومة لتبني سياسات واستراتيجيات معينة تلبي تطلعات الجمهور.

كما يمكن أن تؤدي التقارير الإعلامية إلى خلق ضغوط فورية على الحكومات لتقديم ردود فعل سريعة تجاه الأزمات الاقتصادية. في بعض الأحيان، يُنظر إلى هذه الضغوط على أنها إيجابية، حيث تشجع

الحكومة على الاستجابة للاحتياجات الملحة للمواطنين. ومع ذلك، من الممكن أيضاً أن تؤدي إلى اتخاذ قرارات غير مدروسة أو عاجلة قد تلحق الضرر بالاقتصاد على المدى الطويل.

مع تطور التكنولوجيا وانتشار وسائل الإعلام الرقمية، أصبحت الوسائل أكثر عرضة للتلاعب. تسعى جهات معينة، سواءً كانت حكومات أو شركات أو حتى أفراد، إلى استخدام وسائل الإعلام لتعزيز مصالحها الخاصة. يشمل ذلك نشر الأخبار المزيفة، التوجيه المضلل، والرقابة على المحتوى، وهو ما يؤدي إلى زعزعة الثقة في المعلومات المتاحة للجمهور.

هذا التلاعب ليس فقط خطراً على دقة المعلومات، بل يمكن أيضاً أن يؤثر بشكل كبير على القرارات الاقتصادية. عندما تستخدم الجهات الفاعلة وسائل الإعلام كأداة لتقديم معلومات خاطئة أو مشوهة، يمكن أن تتأثر آراء الجمهور بصورة سلبية، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات اقتصادية غير واقعية.

تفيد العديد من الدراسات في هذا السياق بأن هناك علاقة قوية بين تغطية وسائل الإعلام للأحداث الاقتصادية والرأي العام. تشير الأبحاث إلى أن التضليل الإعلامي يمكن أن يؤدي إلى تدهور الثقة في المؤسسات الاقتصادية ويعيق القدرة على اتخاذ قرارات كاملة تعتمد على بيانات واضحة. إذ تُظهر هذه الدراسات أن الجمهور يميل إلى الاعتماد على وسائل الإعلام أكثر من الاعتماد على البيانات الرسمية، مما يشدد على ضرورة توخي الحذر في كيفية تقديم المعلومات للأفراد.

في ظل التغيرات السريعة في المشهد الإعلامي والاقتصادي، من المهم على الحكومات وصانعي السياسة أن يتفهموا دور وسائل الإعلام بشكل أعمق. يجب عليهم العمل على تعزيز الشفافية وحرية التعبير، واستغلال وسائل الإعلام كأداة إيجابية لزيادة الوعي العام حول القضايا الاقتصادية. في المقابل، يجب على وسائل الإعلام أن تتحمل مسؤولياتها في تقديم تغطية دقيقة وموضوعية، وتعزيز مصداقيتها لبناء الثقة مع الجمهور.

إن وسائل الإعلام تلعب دوراً حيوياً في تشكيل الرأي العام والتأثير على القرارات الاقتصادية. ومع ذلك، فإنها أيضاً عرضة للتلاعب واستغلالها لتحقيق مصالح خاصة. لذا، فمن الضروري أن نكون واعين للتحديات المحتملة التي تواجه وسائل الإعلام، وأن ندعم الشفافية والمصداقية في هذا القطاع لضمان تحقيق السياسات الاقتصادية التي تلبي احتياجات المواطنين وتحقق التنمية المستدامة. إن التغلب على تحديات الإعلام قد يكون مفتاحاً لمستقبل اقتصادي متوازن ومستدام.

أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على العلاقة بين التلاعب الإعلامي والتضليل الإقتصادي، كما يسعى إلى فهم كيفية تأثير التلاعب الإعلامي على واقع السياسات الاقتصادية في الدول. من الضروري تحليل كيفية استغلال الجهات السياسية لوسائل الإعلام في توجيه النقاش العام لصالح سياساتها، مما قد يؤثر على النمو الاقتصادي والاستقرار المالي للمجتمعات.

أهداف البحث

١. دراسة تأثير التلاعب الإعلامي على الرأي العام والقرارات الاقتصادية.
٢. تقييم دور التضليل الإعلامي في تقلبات الأسواق وفقدان الثقة المؤسسية.
٣. اقتراح طرق للتقليل من تأثير التلاعب الإعلامي على القرارات الاقتصادية.

أسئلة البحث

١. كيف يتم التلاعب بالإعلام في سياق السياسات الاقتصادية؟
٢. ما هي الآثار المترتبة على القرارات الاقتصادية بسبب التلاعب الإعلامي؟
٣. كيف يمكن للجهات المعنية تحسين شفافية وسائل الإعلام لتقليل تأثير التلاعب؟

منهجية البحث

استخدم الباحث المنهج الوصفي في بحثه، وهو منهج يتميز بتركيزه على وصف الظواهر والأحداث والوقائع بشكل دقيق وموضوعي. يهدف هذا المنهج إلى تقديم تحليل شامل للموضوع المدروس من خلال جمع المعلومات والبيانات المتعلقة به، مما يسمح بتفسير العلاقة بين المتغيرات وفهم الظواهر بشكل أفضل.

يعتمد الباحث في هذا الإطار على أدوات مثل التحليل المضموني، والملاحظة، وربط الوقائع، لجمع البيانات اللازمة. بخلاف المناهج الأخرى، يحرص المنهج الوصفي على عدم التدخل أو التلاعب بالعوامل المدروسة، مما يساعد على الحفاظ على موضوعية البحث. لذلك، يعتبر هذا المنهج مناسبًا بشكل خاص لدراسة القضايا الاجتماعية والسلوكية، حيث يسعى الباحث إلى تقديم صورة واضحة ودقيقة عن الواقع المعني.

مصطلحات البحث

تعتبر وسائل الإعلام من الأدوات الحيوية في تشكيل الرأي العام وإيصال المعلومات إلى الجمهور. ومع تطور العصر الرقمي، أصبحت هذه الوسائل أكثر تأثيرًا من أي وقت مضى. ومع ذلك، يتواجد تحديات كبيرة تتمثل في التلاعب الإعلامي والسياسات الاقتصادية، وهو ما يتطلب فهماً عميقًا لهذه المصطلحات وارتباطاتها بالأحداث الجارية. في هذا السياق، سنتناول كل من "التلاعب الإعلامي"، "وسائل الإعلام"، و"التضليل الاقتصادية" لتعزيز الفهم حول كيفية تأثير هذه المفاهيم على المجتمع والسياسة والاقتصاد.

التلاعب الإعلامي

التلاعب الإعلامي هو عملية استخدام وسائل الإعلام لنشر معلومات مضللة أو منحازة بهدف التأثير على رأي الجمهور أو توجيه سلوك الناس بطريقة معينة. يشتمل هذا التلاعب على العديد من الأساليب، بما في ذلك التلاعب بالوقائع، والتأثير على كيفية عرض الأخبار، والتلاعب بالألفاظ والصور. يمكن أن يتم التلاعب الإعلامي من قبل الحكومة أو المؤسسات أو حتى الأفراد لتحقيق أهداف معينة.

يكون التلاعب الإعلامي أكثر فاعلية عندما تفتقر المعلومات إلى السياق أو تكون مبنية على معلومات غير دقيقة. كما تساهم وسائل الإعلام الاجتماعية في انتشار هذا النوع من التلاعب، حيث يمكن للأخبار والمعلومات أن تنتشر بسرعة كبيرة، مما يعقد جهود التحقق من الحقائق. وتعتبر ظاهرة الأخبار الزائفة من الأمثلة البارزة على التلاعب الإعلامي، حيث يتم إنشاء محتوى مضلل يؤدي إلى نشر معلومات غير دقيقة ويؤثر على رأي الجمهور بشكل سلبي.

وسائل الإعلام

تشمل وسائل الإعلام جميع القنوات التي تُستخدم لنقل المعلومات إلى الجمهور، سواء كانت تقليدية مثل التلفزيون والراديو والصحف، أو حديثة مثل الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي. وتلعب وسائل الإعلام دورًا حاسمًا في تشكيل الثقافة العامة وتوجيه النقاشات الساخنة، مما يُعزز من أهمية فهم كيفية عملها والتحديات التي تواجهها.

تتميز وسائل الإعلام بتنوعها، حيث تتنوع بين وسائل الإعلام العامة والخاصة، وأيضًا حسب المحتوى الذي تقدمه، مثل الأخبار، والترفيه، والبرامج الحوارية. على الرغم من أن وسائل الإعلام تمثل منصة قوية لنقل الرسائل والمعلومات، فإنها تتعرض أيضًا لضغوط كبيرة من قبل الحكومات والشركات والمجموعات ذات المصالح الخاصة. هذه الضغوط يمكن أن تؤثر على كيفية تغطية المواضيع، وبالتالي فإن الإعلام يمكن أن يصبح عرضة للتلاعب.

التضليل الاقتصادي والسياسة المتبعة

تشير السياسات الاقتصادية إلى مجموعة من الإجراءات والقرارات التي تتبناها الحكومات أو المؤسسات لتحقيق أهداف معينة تتعلق بالاقتصاد. تتضمن هذه السياسات تنظيم المنافع الاقتصادية، تطوير البنية التحتية، تحفيز النمو الاقتصادي، إدارة التضخم، وغيرها من الأبعاد الاقتصادية. يمكن تصنيف السياسات الاقتصادية إلى نوعين رئيسيين: السياسات المالية والسياسات النقدية.

السياسات المالية تركز على الإدارة العامة للإنفاق الحكومي والضرائب، بينما تتعلق السياسات النقدية بالتحكم في كمية النقود المتداولة والفائدة لزيادة استقرار الاقتصاد. تهدف كلا السياسات إلى تعزيز النمو الاقتصادي وخلق الوظائف والحد من الفقر.

تتأثر السياسات الاقتصادية بشكل كبير بالتلاعب الإعلامي، حيث يمكن لوكالات الإعلام أن تلعب دورًا في تشكيل التصورات العامة حول القرارات الاقتصادية. عندما يتم تقديم التقارير الاقتصادية بطريقة تؤدي إلى فهم غير صحيح أو تفسيرات مبتورة، فإن ذلك يمكن أن يساهم في التصورات السلبية حول السياسات التي تتبعها الحكومة.

تعمل الأسواق المالية بناءا على العرض والطلب ورغبات المستثمرين، بالإضافة إلى القرارات والسياسات الإدارية للشركات والمنشآت. ومن المتعارف عليه، أن للمستثمرين أداتي للقياس، التحليل التقني والفني. حيث يبين التحليل التقني مستويات العرض والطلب للمؤشرات الإقتصادية (مستويات الدعم والمقاومة). أما التحليل الفني، يعتمد على المخرجات الإقتصادية والإدارية للسياستي النقدية والمالية، ويظهر النتائج القياسية للمخرجات الإقتصادية للسياستين، كمخرجات مؤشرات العمل والعمال، ومؤشرات التضخم ومعدلات الفائدة، ومؤشرات النمو الإقتصادي وغيرها.

ينتج **التضليل الإقتصادي** نتيجة نشر مؤشرات أو معلومات مغلوطة لقرارات في إحدى السياستين، حيث يمكن أن يتجه المستثمرون لتغيير مواقع أو صفقات في محافظهم الإستثمارية، أو قد يؤدي إلى إرباك في إحدى المنتجات أو الصناعات على سبيل المثال فور صدور قرار ضريبي (مغلوط) لذات المنتج. الأمر الذي يستدعي إلى تغيير خط الإنتاج أو إرباك أرباب المصانع.

التداخل بين المفاهيم

تتداخل المفاهيم الثلاثة "التلاعب الإعلامي"، "وسائل الإعلام"، و"التضليل الاقتصادي" بشكل وثيق. فعلى سبيل المثال، يمكن لوسائل الإعلام أن تلعب دورًا في تعزيز أو تفكيك السياسات الاقتصادية من خلال كيفية تقديمها لقضايا الاقتصاد. في بعض الأحيان، يتم استخدام التلاعب الإعلامي لتعزيز السياسات التي تخدم مصالح معينة، مما يؤثر على إدراك الجمهور لحقيقة هذه السياسات.

من جهة أخرى، تلعب السياسات الاقتصادية دورًا في تنظيم وسائل الإعلام، حيث يمكن أن تُفرض رقابة أو تُسنّ تشريعات تؤثر على حرية الصحافة. وعندما يتم التلاعب بالإعلام في ظل سياسات اقتصادية معينة، يمكن أن تتشكل صورة مشوهة عن الأوضاع الاقتصادية، مما يترك انطباعات غير دقيقة لدى الجمهور حول فعالية السياسات الاقتصادية المتبعة.

تبرز أهمية فحص التلاعب الإعلامي كرسالة حاسمة يمكن أن تؤثر على فهمنا لوسائل الإعلام والسياسات الاقتصادية. في عالم يتسم بالأساليب المتعددة لنقل المعلومات، تصبح مهارات التحقق من الحقائق والتفكير النقدي أكثر ضرورة من أي وقت مضى. إن فهم هذه المفاهيم بعناية سيمكن الأفراد من تكوين آراء مستنيرة حول القضايا الراهنة والقرارات الاقتصادية التي تؤثر على حياتهم بشكل مباشر. في النهاية، يتطلب تعزيز الديمقراطية والمشاركة الفعالة في المجتمع من الأفراد أن يكونوا على وعي بمدى تأثير الإعلام والسياسات الاقتصادية على حياتهم.

الدراسات السابقة

(الجهني،٢٠١٩) :تأثير الإعلام على قرارات المستثمرين في الأسواق المالية

تعدّ الأسواق المالية من أكثر القطاعات حساسية وتأثراً بالعوامل الخارجية، إذ تتداخل فيها مجموعة من المتغيرات التي تؤثر على خيارات المستثمرين وقراراتهم. ومن بين هذه المتغيرات، يأتي دور الإعلام في مقدمة العوامل المؤثرة، وذلك لما للإعلام من قدرة على تشكيل الآراء العامة وتوجيه سلوك الأفراد.

في هذا الإطار، قامت (الجهني،٢٠١٩) بدراسة شاملة بهدف استكشاف تأثير الإعلام على قرارات المستثمرين في الأسواق المالية، حيث اعتمدت في منهجيتها على استبيانات ومقابلات مع مستثمرين من مختلف القطاعات.

تسهم هذه الدراسة في فهم العلاقة المتبادلة بين الإعلام والسوق المالية، وهو موضوع مهم يتطلب تحليلًا دقيقًا نظرًا للتأثير الواضح الذي تلعبه وسائل الإعلام في توفير المعلومات للمستثمرين. فمع الثورة التكنولوجية والانتشار الواسع لوسائل الإعلام، أصبح لدى المستثمرين إمكانية الوصول إلى كميات هائلة من المعلومات في لحظات، مما يزيد من تعقيد بيئة اتخاذ القرار.

استخدمت الجهني في دراستها منهجًا متكاملاً، حيث قامت بتوزيع استبيانات على مجموعة متنوعة من المستثمرين، بالإضافة إلى إجراء مقابلات عميقة معهم. وقد ساهمت هذه الطريقة في جمع بيانات متنوعة تعكس تجارب وآراء المستثمرين من مختلف القطاعات كالعقارات والأسواق المالية التقليدية والأسواق الإلكترونية.

توصلت الدراسة إلى نتائج مثيرة في سياق فهم تأثير الإعلام على توقعات المستثمرين وتوجهاتهم. من أبرز هذه النتائج هو أن المعلومات التي تُنشر في وسائل الإعلام، سواء كانت أخبارًا إيجابية أو سلبية، تلعب دورًا حيويًا في تشكيل توقعات المستثمرين. تبين أن الأخبار المالية، مثل البيانات الاقتصادية والأرباح الفصلية والتغيرات السياسية، تؤثر بشكل مباشر على قرارات المستثمرين، مما يؤدي إلى تقلبات كبيرة في الأسواق.

علاوة على ذلك، أثبتت الدراسة أن المستثمرين يظهرون استجابة متفاوتة للأخبار اعتمادًا على نوع المعلومات، فقد لاحظت الجهني أن الأخبار السلبية تغلب على الأخبار الإيجابية في التأثير على النفسيات والاستجابة الاستثمارية، حيث يميل المستثمرون إلى اتخاذ قرارات أكثر تحفظًا بعد تلقي أخبار سيئة.

الوسائل الإعلامية والتأثير

تطرقت الدراسة إلى أنواع الوسائل الإعلامية المختلفة التي تؤثر على المستثمرين، حيث أظهرت النتائج أن وسائل الإعلام التقليدية، مثل التلفزيون والصحف، لا تزال تحظى بنفوذ قوي، لكنها بدأت تواجه تحديات في ظل ظهور وسائل الإعلام الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي. فالاستثمار عبر

الإنترنت ومتابعة الأخبار عبر المنصات الرقمية أصبحت جزءًا لا يتجزأ من سلوكيات المستثمرين الحديثة.

التأثير على استراتيجيات الاستثمار

تناولت الدراسة أيضًا كيف أن تأثير الإعلام على المعلومات ينعكس على استراتيجيات المستثمرين في اتخاذ القرارات. إذ تشير النتائج إلى أن بعض المستثمرين يعتمدون بشكل كبير على التحليل الفني والاستفادة من الأخبار السريعة، بينما يميل آخرون إلى اتخاذ قرارات قائمة على المعلومات الأساسية وتحليل البيانات التاريخية. في الواقع، يمكن للإعلام أن يشكل رافدًا للأثر النفسي الذي يؤثر في استراتيجية المستثمر، فيضطر بعضهم إلى تغيير مسار استثماراتهم بناءً على التقارير والأخبار السلبية.

تؤكد دراسة (الجهني ،٢٠١٩) على الأهمية الكبيرة لدور الإعلام في الأسواق المالية وتأثيره على قرارات المستثمرين. إن النتائج التي توصلت إليها الدراسة قد تساهم في توسيع فهمنا لمظاهر العلاقة المعقدة بين الإعلام والأسواق المالية، وتسلط الضوء على ضرورة التعامل بحذر مع المعلومات المتاحة، نظرًا لتأثيرها الكبير على اتخاذ القرار الاستثماري. وبالنظر إلى التطورات السريعة في عالم الإعلام الرقمي، تحتاج الأكاديمية والمستثمرون على حد سواء إلى متابعة الاتجاهات والتغييرات، لتعزيز القدرات على اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة وفاعلة في وجه تقلبات السوق الناتجة عن تدفق المعلومات الإعلامية.

(فاروق،٢٠٢١): تأثير التلاعب الإعلامي على صنع السياسات الاقتصادية في الدول النامية

تعتبر وسائل الإعلام أحد الأدوات الفعالة في تشكيل الرأي العام وتأثيره على صنع القرارات، خاصة في المجالات الاقتصادية الحيوية. في هذا السياق، يبحث بحث (فاروق ،٢٠٢١) في ظاهرة التلاعب الإعلامي وتأثيرها على السياسات الاقتصادية في الدول النامية. تسلط هذه الدراسة الضوء على كيف يمكن أن تؤثر المعلومات الخاطئة أو المبالغ فيها على اتخاذ القرارات الحكومية، مما يؤدي إلى آثار سلبية قد تضر بالمصلحة العامة.

تتسارع وتيرة التطورات في مجال الإعلام، إذ أصبح من السهل التعرف على المعلومات أو نشرها بصورة واسعة بفضل التكنولوجيا الحديثة. ومع ذلك، هذا التطور يحمل في طياته مخاطر كبيرة تتعلق

بصدق المعلومات وجودتها. تبرز ظاهرة التلاعب الإعلامي، حيث يتم استغلال وسائط الإعلام لنشر معلومات مغلوطة أو مُبْتَذَلَة لأغراض سياسية أو اقتصادية، مما قد يكون له تأثيرات عميقة على السياسات الاقتصادية.

استندت دراسة (فاروق ،٢٠٢١) على تحليل محتوى مجموعة من الأخبار الاقتصادية، حيث تم استعراض البيانات والمعلومات المتداولة في وسائل الإعلام، بالإضافة إلى إجراء مقابلات مع صانعي القرار في هذه الدول. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج مهمة تُظهر علاقة مترابطة بين طريقة عرض الأخبار الاقتصادية والقرارات الحكومية المتخذة.

أولاً، تلقت الدراسة دعمًا من خلال الأمثلة الحسية، حيث أظهرت كيف تساهم الأخبار المغلوطة في إرباك صانعي القرار. فعلى سبيل المثال، يمكن لخبر اقتصادي عن الانخفاض المفاجئ في نسبة الاستثمار الأجنبي أن يؤدي إلى ردود فعل سريعة وغير مدروسة من قبل الحكومة، مثل فرض ضرائب جديدة أو التوجه نحو إجراءات تقشفية غير مناسبة. هكذا، يتحول حدث عابر إلى تأثيرات اقتصادية سلبية ملموسة، تتجاوز الأبعاد الاقتصادية لتشمل كذلك الأبعاد الاجتماعية والسياسية.

ثانياً، أبرزت الدراسة كيف يمكن أن يعزز التلاعب الإعلامي من بيئة الفساد وعدم الشفافية في بعض الدول النامية. حيث إن صانعي القرار قد يجدون أنفسهم تحت ضغط لتبرير تصرفاتهم بناءً على معلومات خاطئة، مما يؤدي إلى فقدان الثقة بين الحكومة والمواطنين، ويوجع أعباء إضافية على الخطط الاقتصادية. إن الشفافية والصحة المعلوماتية هما عنصران أساسيان لبناء الثقة الأهلية، وبالتالي فإن توافر المعلومات الدقيقة يؤثر بشكل مباشر على فعالية السياسات الاقتصادية.

ثالثاً، توقفت الدراسة أمام دور الإعلام في توجيه السياسات الصحية والاقتصادية. على سبيل المثال، توصّر فاروق إلى أن بعض السياسات الحكومية قد تستند إلى الافتراضات المُبنية على معلومات غير دقيقة تتعلق بالصحة العامة (كالوباء العالمي) وكيف يمكن أن يكون للإعلام دور في تغيير ملامح الاستراتيجيات الاقتصادية عند إدارة أزمة صحية. في بعض الأحيان، قد تؤدي الانطباعات العامة التي يخلقها الإعلام إلى استجابة حكومية غير محسوبة، مما يعكس تأثير الرأي العام التي تنشرها وسائل الإعلام بشكل مفرط.

ختاماً، تُبرز دراسة (فاروق ،٢٠٢١) أهمية التعامل مع المعلومات الاقتصادية بحذر شديد، خاصة في الدول النامية حيث تكون المؤسسات الحكومية غالباً ضعيفة أو غير مستعدة لمواجهة ضغوط وسائل

الإعلام. يتطلب الأمر تبني سياسات إعلامية واضحة ومستندة على الحقائق، بالإضافة إلى تطوير آليات رصد ومتابعة للتحقق من صحة المعلومات قبل نشرها. إن التعويل على معلومات دقيقة ومبنية على الأبحاث والدراسات يُعتبر جزءاً لا يتجزأ من تحقيق النجاح في صنع السياسات الاقتصادية، وبالتالي، يجب إدراك التحديات التي تشكلها ظاهرة التلاعب الإعلامي لأجل ضمان اتخاذ قرارات قائمة على المعطيات الصحيحة، مما يساهم في نمو اقتصادي مستدام في الدول النامية.

(تيزيانا وآخرون، ٢٠٢٤): من الضجة إلى الانهيار: كيف تُشكّل الأخبار الكاذبة دورة الأعمال

يُشكّل انتشار الأخبار الكاذبة تحدياتٍ كبيرةً لصانعي السياسات، ويُثير مخاوفَ بشأن تأثيرها المُحتمل على الاستقرار الاقتصادي. استكشف البحث هذا السؤال، مُركزًا على الآثار الاقتصادية الكلية للأخبارالزائفة المتعلقة بالتكنولوجيا في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٢٢. باستخدام مجموعة بيانات جديدة من البيانات المُتحقق من صحتها من موقع PolitiFact، تم بناء مؤشر ثنائي لتكوين مُمثل للتباين الخارجي في نشر الأخبارالزائفة. باستخدام نهج مُمثل التباين المُتغير (VAR). حيث أظهرت الدراسة أن الأخبار الزائفة المتعلقة بالتكنولوجيا تُفاقم حالة عدم اليقين الاقتصادي الكلي، وتُفاقم البطالة، وتُضعف الإنتاج الصناعي.

(إيريك موانجي، ٢٠٢٣): التكنولوجيا والأخبار الزائفة: تشكيل وجهات النظر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية

بحثت الدراسة تأثير التكنولوجيا على انتشار الأخبار الكاذبة وآثارها المترتبة على المنظورات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. مع صعود المنصات الرقمية وديمقراطية المعلومات، أصبحت الأخبار الكاذبة قضيةً متفشية في المجتمع المعاصر. تناولت الدراسة العوامل الكامنة التي تُسهم في انتشار الأخبار الكاذبة، بما في ذلك دور خوارزميات وسائل التواصل الاجتماعي، وغرف الصدى، والتلاعب بالمعلومات. علاوةً على ذلك، تناقش العواقب الوخيمة للأخبار الكاذبة، مثل تآكل الثقة، والاستقطاب السياسي، والآثار الاقتصادية. من خلال تحليل دراسات حالة وبحوث أكاديمية متنوعة، تهدف إلى تسليط الضوء على العلاقة متعددة الجوانب بين التكنولوجيا والأخبار الكاذبة، وتأثيرها المجتمعي الأوسع.

ومن أهم الطرق التي تُسهّل بها التكنولوجيا انتشار الأخبار الكاذبة هي تمكينها من التضخيم السريع والواسع للمعلومات. فقد أصبحت منصات التواصل الاجتماعي، بقواعد مستخدميها الواسعة وأنظمة

التوصيات الخوارزمية الخاصة بها، قنوات رئيسية للنشر الفيروسي للقصص المضللة أو الملفقة (ريزيندي وآخرون، ٢٠١٩). ففي غضون دقائق، يمكن للمقالات الإخبارية الكاذبة والميمات والصور المُتلاعب بها أن تكتسب زخمًا كبيرًا وتصل إلى ملايين المستخدمين، مما يُطمس الخط الفاصل بين الحقيقة والزيف.

علاوة على ذلك، مكّنت التكنولوجيا الأفراد والجماعات من إنشاء ونشر الأخبار الكاذبة بسهولة أكبر من أي وقت مضى. حيث ساهمت بإنشاء المحتوى ومشاركته، إلى جانب إمكانية الحفاظ على سرية الهوية عبر الإنترنت، في تقليص العوائق أمام الأفراد لتوليد ونشر المعلومات المضللة. وقد أدى ذلك إلى ظهور ما يُعرف بـ"صحافة المواطن"، حيث يُمكن تقديم معلومات غير مُتحقق منها أو كاذبة على أنها أخبار حقيقية، مما يزيد من طمس الحدود بين الحقيقة والخيال.

علاوة على ذلك، تُشكل التطورات التكنولوجية، مثل تقنية التزييف العميق، تهديدًا أكبر في نشر الأخبار الكاذبة. التزييف العميق هو تلاعبات صوتية أو مرئية واقعية للغاية، تُصوّر بشكل مقنع أفرادًا يقولون أو يفعلون أشياء لم يفعلوها في الواقع. لهذه التقنية القدرة على خداع الجمهور وتضليله، مما يزيد من صعوبة التمييز بين المعلومات الحقيقية والمحتوى المُلفّق.

إن عواقب انتشار الأخبار الكاذبة عبر التكنولوجيا وخيمة. فمن الناحية الاجتماعية، يُسهم في تآكل الثقة في وسائل الإعلام والمؤسسات التقليدية، مما يؤدي إلى تفاقم الاستقطاب والانقسام المجتمعي. سياسيًا، يُمكن أن يُؤثّر نشر المعلومات المُضلّلة على الرأي العام، ويتلاعب بالانتخابات، ويقوّض العمليات الديمقراطية (زانيتو وآخرون، ٢٠١٩). اقتصاديًا، يُمكن أن تُؤثّر الأخبار الزائفة سلبًا على الشركات، وتُعطّل أسواق الأسهم، وتتلاعب بسلوك المستهلك.

في جوهرها، تلعب التكنولوجيا دورًا محوريًا في انتشار الأخبار الزائفة، مُشكّلةً بذلك وجهات نظر اجتماعية وسياسية واقتصادية. تتطلّب مُكافحة هذه المُشكلة نهجًا شاملًا، يشمل الابتكارات التكنولوجية، مثل الخوارزميات المُحسّنة وأدوات تدقيق الحقائق، وتثقيف وسائل الإعلام، والتنظيم المسؤول، للحفاظ على سلامة المعلومات في العصر الرقمي. فقط من خلال الجهود الفعّالة للحدّ من انتشار الأخبار الزائفة، يُمكننا السعي إلى مجتمع أكثر وعيًا ومرونة.

(معاذ ،٢٠٢٢): أهمية التحقق من مصادر المعلومات في عصر الإعلام الرقمي

في عصر الإعلام الرقمي المتفجر، أصبحت المعلومات تُتاح بسرعة غير مسبوقة، ولكن هذه الوفرة تأتي مع تحديات ضخمة تتعلق بموثوقية تلك المعلومات ودقتها. تُظهر دراسة (معاذ،٢٠٢٢) أهمية التحقق من مصادر المعلومات، خاصةً في إطار الأخبار الاقتصادية. حيث تلقي الدراسة الضوء على المخاطر التي قد تنجم عن غياب موثوقية الأخبار الاقتصادية وتأثيرها على اتخاذ قرارات الاستثمار، وبالتالي على الاقتصاد الوطني بأسره.

إن اقتصاد أي دولة يعتمد بشكل كبير على صحة المعلومات المتاحة للمستثمرين وصانعي القرار. فعندما تُنشر أخبار اقتصادية غير دقيقة أو مضللة، فإنها قد تؤدي إلى اتخاذ قرارات استثمارية غير مدروسة. وعلى سبيل المثال، قد يدفع نشر معلومات خاطئة عن أداء شركة ما المستثمرين إلى بيع أسهمهم بسرعة، مما يؤدي إلى تراجع سعر السهم بشكل مفاجئ وقد يتسبب في أضرار تتجاوز المستثمرين الفرديين لتصل إلى الاقتصاد الكلي. وهذا ما أكدت عليه دراسة لمعاذ، حيث توصلت إلى أن الأخبار الاقتصادية غير الموثوقة قد تؤدي إلى عدم استقرار الأسواق وزيادة التقلبات الاقتصادية.

ناقشت الدراسة أيضًا كيفية استخدام وسائل الإعلام لخلق سرد معين قد يؤثر على الرأي العام. ففي عصر الإعلام الرقمي، أصبحت وسائل الإعلام المختلفة قادرة على توجيه الأفكار والمشاعر بشكل سريع واستباقي. وهذا الأمر يؤدي إلى إمكانية التلاعب بالمعلومات بهدف فرض أجندات معينة. فوسائل الإعلام الاجتماعية، على سبيل المثال، تُسهل نشر الأخبار السريعة، لكنها أيضًا تُزيد من فرص نشر المعلومات الخاطئة والتضليل. وفي هذا السياق، أكدت دراسة لمعاذ أن غياب القوانين الصارمة والآليات الفعالة للتحقق من المعلومات قد يؤدي إلى تفشي الأخبار الزائفة، خصوصًا في الأوقات التي تكون فيها الأسواق حساسة للتغيرات ومرتبطة بالعوامل النفسية.

الأثر المباشر لهذه الظاهرة على الاستثمارات العامة والخاصة هو أمر لا يمكن تجاهله. ففي ظل عدم اليقين الذي تخلقه المعلومات المضللة، قد يتحجم المستثمرون عن اتخاذ قرارات استثمارية جديدة، مما يؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي. كما أن المؤسسات العامة قد تجد نفسها في موقف صعب للغاية، حيث تتأثر سياساتها واستراتيجياتها بالقرارات الخاطئة المترتبة على المعلومات غير الدقيقة. فعلى سبيل المثال، قد تقرر الحكومة إطلاق حزمة من الحوافز الاقتصادية بناءً على معلومات غير دقيقة عن الاستثمارات أو التوجهات الاقتصادية، مما يؤدي إلى فقدان الثقة في الاقتصاد الوطني.

وبالنظر إلى إمكانيات إذكاء الوعي العام وتحسين آليات التحقق من المعلومات، أوصت دراسة لمعاذ بضرورة التركيز على التعليم الإعلامي. فتعليم الجمهور كيفية تقييم مصادر المعلومات وفهم كيفية تحليل الأخبار الاقتصادية يمكن أن يكون له تأثير إيجابي كبير. بالإضافة إلى ذلك، تشدد الدراسة على أهمية التعاون بين وسائل الإعلام الحكومية والخاصة لمعالجة هذه القضية، من خلال تطوير معايير موثوقية الأخبار والترويج للممارسات الجيدة.

في ختام هذه الدراسة، يمكن القول إن أهمية التحقق من مصادر المعلومات في عصر الإعلام الرقمي لا يمكن إغفالها. فالإعلام الرقمي، رغم مزاياه، يحمل في طياته مخاطر جسيمة تتعلق بتضليل المعلومات وغياب الموثوقية. لذا، يتعين على جميع المعنيين، من حكومات ومؤسسات إعلامية وجمهور، العمل معًا للتأكد من أن الأخبار الاقتصادية تُنشر بشكل دقيق وموثوق، وذلك لضمان الصحة الاقتصادية والاستقرار الذي يحتاجه المجتمع ككل. إن الاستثمار في المعرفة والوعي الإعلامي هو بمثابة استثمار في المستقبل، ويشكل خطوة حيوية نحو تحقيق تنمية مستدامة اقتصادية واجتماعية.

نماذج وأمثلة

- **كامبريدج أناليتيكا**

تُعدّ فضيحة كامبريدج أناليتيكا مثالاً واضحاً على العلاقة المُعقدة بين التكنولوجيا وانتشار المعلومات الكاذبة على نطاق واسع، والمعروفة باسم الأخبار الزائفة. لهذه العلاقة آثارٌ بالغة الأهمية على مختلف جوانب المجتمع، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية (غورينسكي وآخرون، ٢٠٢٠).

وجدت كامبريدج أناليتيكا، وهي شركة استشارات سياسية بريطانية متخصصة في تحليل البيانات والإعلانات المُوجّهة، نفسها في قلب جدلٍ واسع النطاق عام ٢٠١٨. فقد كُشف عن حصول الشركة على بيانات شخصية لملايين مستخدمي فيسبوك دون موافقتهم. ثم استُخدمت هذه البيانات لإنشاء إعلانات سياسية مُخصصة للغاية والتلاعب بسلوك الناخبين خلال الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام ٢٠١٦ وحملة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (غليغوريفيتش وآخرون، ٢٠١٩).

وكان استخدام أساليب التنميط النفسي والاستهداف الدقيق عنصراً حاسماً في هذه الفضيحة. استفادت كامبريدج أناليتيكا من الكم الهائل من البيانات التي جُمعت، فطوّرت ملفات تعريف مُفصّلة للأفراد، وصاغت رسائل سياسية مُصمّمة خصيصًا لتلبية معتقداتهم ومخاوفهم ورغباتهم. وقد مكّن ذلك من

انتشار المعلومات الكاذبة على نطاق واسع، والتلاعب بالرأي العام على نطاق واسع. وكانت تداعيات فضيحة كامبريدج أناليتيكا واسعة النطاق، إذ كشفت عن مدى إمكانية استغلال منصات التكنولوجيا لنشر الأخبار الكاذبة والمعلومات المُضلّلة. وأثارت هذه الحادثة مخاوف بشأن انتهاكات الخصوصية، وأمن البيانات، وإمكانية التأثير غير المُبرر على العمليات الديمقراطية (لوهمان وآخرون، ٢٠٢٠). علاوة على ذلك، لفتت الانتباه إلى النفوذ الكبير الذي تتمتع به شركات التكنولوجيا على المعلومات الشخصية للأفراد، والآثار الأخلاقية المُحيطة باستخدامها. ومن منظور اجتماعي، قوّضت هذه الفضيحة ثقة الجمهور بمنصات التواصل الاجتماعي، وقدرتها على حماية بيانات المستخدمين. كما دفعت الأفراد إلى إعادة تقييم سلوكياتهم على الإنترنت، وإعدادات الخصوصية، والمعلومات التي يستخدمونها. كما أبرزت هذه الحادثة أهمية الثقافة الإعلامية ومهارات التفكير النقدي للتعامل مع المشهد الرقمي بفعالية.

على الصعيد السياسي، سلّطت فضيحة كامبريدج أناليتيكا الضوء على هشاشة العمليات الديمقراطية أمام التلاعب من خلال الدعاية المُوجّهة. وأكدت على ضرورة وجود حملات سياسية شفافة ولوائح تنظيمية تتعلق باستخدام البيانات في الانتخابات.

اقتصاديًا، كانت للفضيحة آثار بعيدة المدى على شركات التكنولوجيا، وأبرزها فيسبوك. واجهت الشركة ردود فعل سلبية كبيرة، شملت تحقيقات قانونية، وانخفاض ثقة المستخدمين، وانخفاض قيمة أسهمها. وأثارت نقاشات حول الحاجة إلى لوائح أقوى لحماية البيانات وزيادة مسؤولية الشركات في التعامل مع بيانات المستخدمين.

ومن المثير للاهتمام أن فضيحة كامبريدج أناليتيكا تُذكّرنا بشكل صارخ بالعلاقة المعقدة بين التكنولوجيا ونشر الأخبار الكاذبة. وتُسلّط الضوء على الحاجة المُلِحّة لمعالجة الآثار الأخلاقية والقانونية والاجتماعية المرتبطة بالتقنيات الناشئة لحماية العمليات الديمقراطية، وخصوصية الأفراد، والرفاهية المجتمعية بشكل عام.

- **دور التضليل الإعلامي في استفتاء خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي**

شكّل تأثير الأخبار الكاذبة في استفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي عاملاً رئيسياً ومثيراً للجدل، إذ أثّر على آراء الناس الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتعلقة بالحدث. أُجري الاستفتاء

في ٢٣ يونيو/حزيران ٢٠١٦، مما أدى إلى اختيار المملكة المتحدة مغادرة الاتحاد الأوروبي (جيس وآخرون، ٢٠٢٠).

خلال الحملة، ظهرت العديد من حالات المعلومات الكاذبة، مما لعب دوراً حاسماً في تشكيل الرأي العام، وربما أثّر على نتيجة الاستفتاء.

ومن الأمثلة البارزة على الأخبار الكاذبة خلال حملة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي الادعاء الشائع بأن مغادرة الاتحاد الأوروبي ستسمح للمملكة المتحدة بإعادة توجيه ٣٥٠ مليون جنيه إسترليني أسبوعياً إلى هيئة الخدمات الصحية الوطنية (NHS) (مارشال وآخرون، ٢٠١٩). وقد عُرض هذا الادعاء بشكل بارز في حملة انتخابية، وتم تداوله على نطاق واسع عبر وسائل الإعلام التقليدية ومواقع التواصل الاجتماعي. ومع ذلك، تبيّن لاحقاً أنه مُضلّل، حيث كان صافي المساهمة الفعلية للاتحاد الأوروبي أقل بكثير، وحصلت المملكة المتحدة على مزايا مُختلفة في المقابل. تضمنت حالة أخرى انتشار قصص كاذبة على منصات التواصل الاجتماعي، غالبًا ما استهدفت فئات سكانية ضعيفة. استغلت هذه القصص المخاوف والقلق بشأن الهجرة، مدّعيةً زورًا أن عضوية الاتحاد الأوروبي تُسبب تدفقًا لا يمكن السيطرة عليه للمهاجرين، رغم أن الأدلة تُشير إلى خلاف ذلك.

أججت هذه المعلومات المضللة المشاعر المعادية للمهاجرين، وشددت على ضرورة استعادة السيطرة على الحدود كسبب أساسي للتصويت لصالح خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

تجاوز تأثير الأخبار الكاذبة على استفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي المنظورات الاجتماعية، ليؤثر على الأسواق المالية أيضًا. أدت التقارير المُفبركة حول المزايا الاقتصادية المُحتملة لمغادرة الاتحاد الأوروبي إلى تقلبات في السوق، وأثرت على معنويات المستثمرين. توضح هذه الحالات كيف يُمكن أن تُخلف الأخبار الكاذبة عواقب اقتصادية ملموسة، تؤثر على أسواق الأسهم، وأسعار صرف العملات، وثقة المستثمرين.

لا يُمكن تجاهل دور التكنولوجيا، وخاصةً منصات التواصل الاجتماعي، عند مناقشة تأثير الأخبار الكاذبة خلال استفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. فقد سهّلت وسائل التواصل الاجتماعي الانتشار السريع للمعلومات الكاذبة، مما مكّن الروايات المُضللة من الوصول إلى جمهور واسع بسرعة. أدى غياب آليات التحقق من الحقائق، والترتيب الخوارزمي للمحتوى الجذاب حسب الأولوية، إلى تفاقم انتشار الأخبار الكاذبة، مما صعّب على الأفراد التمييز بين المعلومات الموثوقة والأكاذيب.

بشكل عام، لعبت الأخبار الكاذبة دورًا هامًا وواسع النطاق في استفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، حيث أثرت على وجهات النظر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ساهمت الادعاءات المضللة، والقصص الملفقة، وتضخيم الروايات المثيرة للانقسام عبر منصات التكنولوجيا في تشكيل الرأي العام، وربما التأثير على نتائجه. تُعدّ دراسة الحالة هذه مثالًا حاسمًا على كيف يُمكن أن يكون لتداخل التكنولوجيا والأخبار الكاذبة آثار عميقة على العمليات الديمقراطية، مؤكدةً على أهمية محو الأمية الإعلامية، والتفكير النقدي، وآليات التحقق من الحقائق القوية لمكافحة انتشار المعلومات المضللة.

- **تأثير الأخبار الكاذبة على الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام ٢٠٢٠**

كان تأثير الأخبار الكاذبة على الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام ٢٠٢٠ موضوعًا رئيسيًا ومحور جدل واسع. ونظرًا للاستخدام الواسع للتكنولوجيا والانتشار السريع للمعلومات على وسائل التواصل الاجتماعي، لا يمكن الاستهانة بتأثير الأخبار الكاذبة في تشكيل وجهات النظر المجتمعية والسياسية والاقتصادية. طوال الحملة الانتخابية، انتشرت أخبار كاذبة على نطاق واسع على منصات إلكترونية مختلفة، مستهدفةً كلا المرشحين، دونالد ترامب وجو بايدن. وقد تم اختلاق هذه الأخبار عمدًا لتضليل الرأي العام والتلاعب به وإثارة الجدل. ومن الأمثلة البارزة على ذلك انتشار معلومات مضللة تتعلق بنزاهة العملية الانتخابية نفسها، مدعيةً حدوث تزوير واسع النطاق للناخبين ومشككة في شرعية بطاقات الاقتراع البريدية.

أصبح انتشار الأخبار الكاذبة ممكنًا بفضل سرعة تبادل المعلومات وتضخيمها على منصات التواصل الاجتماعي. حيث انتشرت الروايات الكاذبة والقصص الملفقة بسرعة، ووصلت إلى ملايين المستخدمين في غضون فترة زمنية قصيرة. ولعب تأثير غرفة الصدى دورًا هامًا، حيث مال الأفراد إلى استهلاك ومشاركة المعلومات التي تتوافق مع معتقداتهم الحالية، مما عزز تحيزاتهم.

كان تأثير الأخبار الكاذبة على الانتخابات متعدد الأوجه. إذ أثرت على الرأي العام من خلال تشكيل نظرة الناس للمرشحين وسياساتهم. وأثرت القصص المضللة حول الحياة الشخصية والمهنية لكلا المرشحين على تصور مصداقيتهما وثقتهما لدى الناخبين. كان لهذه الروايات القدرة على التأثير على الناخبين المترددين وتعزيز الدعم لمرشح معين (لوهمان وآخرون، ٢٠٢٠).

ثانيًا، كان للأخبار الكاذبة عواقب على الخطاب السياسي الأوسع والعملية الديمقراطية. فقد قوضت الثقة في المؤسسات ووسائل الإعلام، مما أدى إلى الاستقطاب وعدم الاتفاق على الحقائق المشتركة. أدى نشر المعلومات الكاذبة إلى تعميق الانقسامات المجتمعية وإعاقة الحوار البنّاء حول القضايا الحاسمة.

بالإضافة إلى ذلك، لا ينبغي إغفال الآثار الاقتصادية للأخبار الكاذبة. تُدرّ القصص الإخبارية الكاذبة إيرادات من خلال النقرات والمشاهدات والإعلانات. وقد استغلّ الأفراد عديمو الضمير هذا الأمر بإنشاء وترويج محتوى مثير للإثارة والانقسام لتحقيق مكاسب مالية. وقد حفّز السعي وراء الربح إنتاج ونشر المعلومات الكاذبة، مما أدى إلى تفاقم انتشارها.

لقد أبرز الانتشار السريع للروايات الكاذبة عبر منصات التواصل الاجتماعي الحاجة إلى التفكير النقدي، ومحو الأمية الإعلامية، والتشارك المسؤول للمعلومات. وتتطلب معالجة التحديات التي تُشكّلها الأخبار الكاذبة نهجًا متعدد الأوجه يشمل الحلول التكنولوجية، ومبادرات محو الأمية الإعلامية، وتعزيز الصحافة الأخلاقية.

تأثيرات التلاعب الإعلامي على الاقتصاد

تشير الدراسات إلى أن التلاعب الإعلامي يمكن أن يؤدي إلى موجات من عدم الاستقرار الاقتصادي. في هذا السياق، تراوحت النتائج بين تأكيد ضرورة تطبيق تنظيمات صارمة على وسائل الإعلام وتحديد إطار قانوني ينظم كيفية نشر المعلومات. علاوة على ذلك، فإن قدرة وسائل الإعلام على التأثير على السياسات الاقتصادية تعكس قوة الإعلام كعامل تغيير.

توجد العديد من الدراسات التي تناولت موضوع التلاعب الإعلامي وتأثيره على السياسات الاقتصادية. على سبيل المثال، في دراسة (برينر،٢٠١٨)، تم تناول كيفية استخدام الحكومة لوسائل الإعلام لتسويق تقليص البرامج الاجتماعية، مما أثر سلباً على الفئات الضعيفة في المجتمع. كما وجدت دراسة أخرى أعدها (الجابري،٢٠١٩) أن التوجهات الإعلامية تلعب دوراً كبيراً في تشكيل الرأي العام حول برامج الإنفاق الحكومي، مشيرة إلى أن هذه التوجهات غالباً ما تكون منحازة وتؤدي إلى اتخاذ قرارات اقتصادية غير فعالة.

تمثل الدراسات السابقة ملمحًا هامًا لفهم العلاقة المعقدة بين التلاعب الإعلامي والقرارات الاقتصادية. إن الحاجة إلى تعزيز الوعي لدى الجمهور حول مدى مصداقية المعلومات الاقتصادية وضرورة التحقق من المصادر تتزايد. لذلك، من المهم أن يتم العمل على تطوير سياسات إعلامية واضحة تعزز من الشفافية والمصداقية في نقل المعلومات عن الاقتصاد

تشير النتائج الأولية إلى أن التلاعب الإعلامي له تأثيرات سلبية على قرارات السياسات الاقتصادية. كما تتضح أن وسائل الإعلام يمكن أن تخدم كلاً من المصالح العامة والخاصة، مما يتطلب اهتمام وتداركًا من مختلف الجهات المعنية لوضع استراتيجيات واضحة لمواجهة هذه الظاهرة.

نتائج البحث

لقد أصبحت وسائل الإعلام إحدى الأدوات الأكثر تأثيراً في تشكيل الرأي العام، ولا سيما في مجالات السياسة والاقتصاد. فإن التلاعب بالإعلام لا ينفصل عن السياسات الاقتصادية المعتمدة، بل يمكن اعتباره جزءاً لا يتجزأ من الديناميات الاقتصادية الكبرى. تطرح التساؤلات التالية أهمية التفاعل بين الإعلام والسياسات الاقتصادية، وكيف يمكن أن يؤثر هذا التلاعب على القرارات الاقتصادية، وكذلك الوسائل المتاحة لتحسين مستوى الشفافية.

أولاً: كيف يتم التلاعب بالإعلام في سياق السياسات الاقتصادية؟

يمكن تصور التلاعب الإعلامي في سياق السياسات الاقتصادية من خلال عدة آليات. واحدة من أكثر الطرق شيوعًا هي نشر المعلومات المضللة أو الأنباء المزيفة، التي تهدف إلى توجيه الرأي العام تجاه موقف أو سياسة معينة. على سبيل المثال، قد تحاول حكومة معينة تبرير قرارات اقتصادية قاسية عبر تعزيز سرد إعلامي يوحي بأن هذه القرارات ضرورية للحفاظ على استقرار الاقتصاد، مما يساهم في تخفيف ردود الفعل السلبية من المواطنين.

علاوة على ذلك، يكون التحكم في وسائل الإعلام من قبل الحكومات أو المؤسسات القوية أحد أساليب التلاعب، حيث يتم توجيه الرسائل بشكل يوافق مصلحة السلطة بدلاً من تقديم معلومات مهنية موضوعية. تُظهر دراسات عدة أن تقارير الإعلام متحيزة في التناول لتجاوز التحديات الاقتصادية الحقيقية، وغالباً ما تُستبعد الآراء المعارضة أو يتم تقليلها، مما يخلق صورة معينة تؤثر في فهم الجمهور للواقع الاقتصادي.

ثانياً: ما هي الآثار المترتبة على القرارات الاقتصادية بسبب التلاعب الإعلامي؟

تتجلى آثار التلاعب الإعلامي على القرارات الاقتصادية في عدة جوانب. أولاً، يؤدي تضليل المعلومات إلى اتخاذ قرارات قائمة على أساس غير صحيح، مما قد يسبب عواقب قاسية على المدى البعيد. على سبيل المثال، إذا كانت التقارير الإعلامية تصوّر وضعاً اقتصادياً مستقراً بينما تشير جميع المؤشرات الاقتصادية إلى عكس ذلك، فقد تقبل السلطات على تنفيذ سياسات خاطئة بأن ترى أنها في مصلحة البلاد.

ثانياً، تؤدي المعلومات المضللة إلى انعدام الثقة بين المواطنين والمؤسسات الحكومية. عندما يتضح أن هناك تلاعباً بالمعلومات، يشعر المواطنون بخيبة أمل وقد يندفعون إلى قلة الثقة في إدارة البلد، مما ينعكس سلباً على استقرار السوق وزيادة عدم اليقين الاقتصادي. هذا النوع من عدم الثقة قد يكون له تداعيات خطيرة، مثل تجميد الاستثمارات وتراجع النمو الاقتصادي.

ثالثاً: كيف يمكن للجهات المعنية تحسين شفافية وسائل الإعلام لتقليل تأثير التلاعب؟

تحسين شفافية وسائل الإعلام يعد خطوة أساسية لتقليل تأثير التلاعب الإعلامي في السياسات الاقتصادية. من بين الخطوات الممكنة، يتعين على المؤسسات الحكومية والجهات التنظيمية تعزيز آليات الإعلام المستقل من خلال إنشاء هيئات تراقب محتوى وسائل الإعلام وتضمن تقديم معلومات دقيقة وموضوعية.

يمكنها أيضاً تشجيع مبادرات الإعلام البديل والمستقل، مما يسهم في توفير تنوع في الرؤى والمحتوى، بدلاً من الاعتماد على المصادر التقليدية التي قد تكون عرضة للتوجيه. كما أن تشجيع وسائل الإعلام على الالتزام بأخلاقيات المهنة ومعايير البحث الصحفي الدقيق يُعزِز من مصداقيتها ويقلل من وقوعها تحت تأثير التلاعب.

بالإضافة إلى ذلك، يجب تعزيز الوعي العام بطرق تحليل المعلومات وفهم السرد الإعلامي. يمكن تحقيق ذلك من خلال الحملات التوعوية التي تُعلم المواطنين كيفية التفريق بين المعلومات الموثوقة والغير موثوقة، مما يعزز قدرتهم على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن السياسات الاقتصادية.

في سياق السياسات الاقتصادية، يمثّل التلاعب الإعلامي تحدياً كبيراً يؤثر بشكل مباشر على قرارات الحكومات والمواطنين على حد سواء. لا يقتصر الأمر على المعلومات التي تتعرض لها الأطراف

المعنية فحسب، بل يمتد أيضاً إلى الثقة في النظام الاقتصادي نفسه. لذا، فإن تعزيز الشفافية في وسائل الإعلام وتحسين إدراك الجمهور لممارسات الإعلام سيسهم بشكل كبير في تقليل التأثيرات السلبية الناتجة عن التلاعب الإعلامي. بالتالي، يبقى الهدف الأسمى هو إيصال حقيقة أوضح وأكثر دقة حول السياسات الاقتصادية المعتمدة، مما يسهم في تحقيق تنمية مستدامة وشاملة للمجتمعات.
يشكل الإعلام أحد أهم الأدوات التي تؤثر في توجيه الرأي العام والقرارات الاقتصادية على مستويات متعددة. في عصر المعلومات، حيث تساهم التقنيات الرقمية في زيادة حجم البيانات المتداولة، يصبح من الضروري فحص كيفية استخدام الإعلام للتأثير على صنع القرار الاقتصادي. يتناول هذا البحث دراسة التلاعب الإعلامي وتأثيره في القرارات الاقتصادية، من خلال استعراض المراجع والبحوث التي تناولت هذا الموضوع الهام.

التأثير المباشر للإعلام على القرارات الاقتصادية

تتداخل القرارات الاقتصادية مع العديد من العوامل النفسية والاجتماعية، والإعلام يعد واحدًا من تلك العوامل. وفقًا لدراسة قامت بها (محمود وعزيز ،٢٠٢٠)، تبيّن أن الفاعلين الاقتصاديين، بما في ذلك المستثمرين وصناع السياسة، يتأثرون بشدة بالتغطية الإعلامية للأحداث الاقتصادية. يمكن أن تؤدي التقارير الإعلامية السلبية إلى خسائر فادحة في الأسواق المالية، بينما قد تعزز الأخبار الإيجابية الثقة في الاقتصاد.

دور وسائل الإعلام التقليدية والرقمية

تعد وسائل الإعلام التقليدية، مثل الصحف والتلفزيون، من المصادر التي تشكل وعي الجمهور وتؤثر في القرارات الاقتصادية. وعلى الرغم من ذلك، فإن وسائل الإعلام الرقمية قد أضافت بعدًا جديدًا للتلاعب الإعلامي. يقدم الإنترنت مساحة واسعة لانتشار المعلومات بسرعة، ولكن هذا أيضاً يعني أن الأخبار المضللة تنتشر بسرعة أكبر. حسب دراسة (الجوهري ،٢٠٢١)، يُظهر أن المعلومات المضللة على وسائل التواصل الاجتماعي تساعد على تشكيل آراء المستثمرين في أسواق الأسهم.

يتضمن التلاعب الإعلامي استراتيجيات متعددة، مثل:

١. اختيار المعلومات: اختيار قصص معينة أو جوانب من الحدث مع تجاهل أخرى، مما يعطي انطباعًا مُشوهًا عن الواقع.

٢. التحليل غير المتوازن: بعض التقارير تشدّد على آراء معينة على حساب آراء أخرى، مما يعكس صورة منحازة.

٣. لغة الخبر: تُستخدم أدوات لغوية معينة، مثل المبالغة أو الاستعارات القوية، لتوجيه الانطباعات العاطفية للجمهور.

٤. التكرار: تكرار المعلومات الخاطئة أو المشوهة يؤدي إلى قبولها كحقائق على المدى الطويل.

الأثار الاقتصادية للتلاعب الإعلامي

يمكن أن تكون الآثار الاقتصادية للتلاعب الإعلامي واسعة النطاق. وفقًا لدراسة (النمر ،٢٠٢٢)، تشير نتائج تحليل العلاقة بين الأخبار الاقتصادية وأسعار الأسهم إلى أن المعلومات المُضللة يمكن أن تسبب تقلبات كبيرة في الأسواق. كما يمكن أن تؤثر على قرارات الاستثمار والسلوك المالي للأفراد.

أولا، تراجع الثقة في بعض الأسواق

لا يتعلق الأمر بعواقب سلبية على الشركات أو الأفراد، بل بتآكل الثقة في قطاع معين ككل، مما قد يؤثر بشكل غير مباشر على جميع الشركات فيه. ترتبط السياسة والاقتصاد ارتباطًا وثيقًا، وبينما يمكن أن ينتشر الذعر في الأسواق نتيجةً للأخبار الكاذبة، فإن هذه المعلومات يمكن أن تُضعف الثقة في القطاع ككل. كل هذا، بما في ذلك تشبع المعلومات العامة السلبية، سيؤثر على بعض قرارات الاستثمار، وعلى أسواق الأسهم، ما يؤدي إلى انخفاض أسعارها. (أليكسندر، ٢٠١٩)

ثانيا، المزيد من القيود واللوائح

بين أليكسندر أيضا في بحثه أن إمكانية تداول المعلومات الكاذبة والسلبية بحرية تُحفز أيضًا على فرض لوائح سوقية أكثر صرامة، وربما أكثر. إلى حد ما، قد يكون هذا منطقيًا تمامًا، ومع ذلك، فإن الشركات تتطور بشكل أفضل في ظل الحرية مقارنةً باللوائح، وبهذا المعنى، مهما كانت، فإنها ستُقيد طاقة ريادة الأعمال – وخاصة في بعض القطاعات. انخفاض مبيعات الشركة والقطاع.

ثالثا، انخفاض مبيعات الشركة والقطاع

بناءً على دراسة (كريستوف ٢٠١٩)، يُمكن القول أن الأخبار الكاذبة والمعلومات السلبية غير العادلة قد تؤدي إلى انخفاض مبيعات منتج معين. في الواقع، نشهد اختلافًا كبيرًا في مجال السياسة، فإذا

كانت الأخبار الكاذبة التي تُضرّ بمرشح ما قادرة على "منح" أصوات لصالح منافسه، فهذا ليس الوضع السائد في قطاع الأعمال – فهناك انخفاض في المبيعات والثقة ليس فقط بالعلامة التجارية المعنية، بل بفئة المنتج بأكملها. ولعل هذا هو الأكثر وضوحًا في القطاع المصرفي.

رابعا، الخسائر المالية والحاجة إلى موارد

من الواضح أن انخفاض المبيعات وتشويه الصورة قد يؤديان إلى خسائر مالية وأرباح ضائعة، كما أن التعامل مع الأخبار الكاذبة والحد من آثارها السلبية يتطلبان توظيف موارد إضافية من قبل المتخصصين وأخصائيي الاتصالات، مما يساهم أيضًا في زيادة التكاليف.

وأخيرا، يؤدي التضليل الإعلامي والتقارير الإنتقائية أو الدعاية المنسقة والمفبركة إلى آثار إقتصادية واسعة النطاق؛ كزيادة عدم اليقين للقرارات الإستثمارية والإقتصادية، وكتقلبات السوق وسوء تسعير الأصول. أيضا، قد يؤدي إلى تقلبات السوق وفقدان الثقة المؤسسية.

توصيات البحث

١. تعزيز الشفافية في وسائل الإعلام من خلال تشجيع وسائل الإعلام المستقلة على تحقيق التوازن في نقل المعلومات الاقتصادية.
٢. زيادة وعي المستثمرين وصناع القرار حول أهمية المعلومات الدقيقة والتقديرات التي تتوافق مع الحقائق الاقتصادية.
٣. إنشاء منصات لتحليل المعلومات الاقتصادية من مصادر موثوقة لإعطاء صورة أفضل للجمهور حول السياسات الاقتصادية المتبعة.

المراجع

برينر، سامي. (٢٠١٨). تأثير الإعلام في السياسات الاقتصادية: دراسة حالة. دورية الدراسات الإعلامية، ٣٢(٤)، ١١٢-١٣٠.

الجابري، محمد. (٢٠١٩). توجيه الرأي العام: تأثير الإعلام على الاستثمار العام. المجلة الاقتصادية الدولية، ٢٥(١)، ٤٥-٥٦.

الجهني، محمد. (٢٠١٩). أثر الإعلام على قرارات الاستثمار في الأسواق المالية: دراسة ميدانية. المجلة الاقتصادية، ١٥(٢)، ٤٥-٦٧.

فاروق، عبد الله. (٢٠٢١). التلاعب الإعلامي وتأثيره على السياسات الاقتصادية في الدول النامية. مجلة الدراسات السياسية، ١٢(٣)، ٢٩-٥٠.

تيزيانا وآخرون، ٢٠٢٤، من الضجة إلى الانهيار: كيف تُشكّل الأخبار الكاذبة دورة الأعمال، كلية تولوز للأعمال، 1516 .N.

إيريك موانجي، (٢٠٢٣)، التكنولوجيا والأخبار الزائفة: تشكيل وجهات النزر الإجتماعية والسياسية والإقتصادية، جامعة كاباراك.

ريسيندي، وآخرون (٢٠١٩). كشف التضليل الإعلامي على وسائل التواصل الاجتماعي باستخدام الخصائص اللغوية والشبكية.

زانيتو، وآخرون (٢٠١٩). شبكة المعلومات الكاذبة: الشائعات، والأخبار الكاذبة، والخدع، ورسائل الإغراء، وغيرها من الخدع. مجلة جودة البيانات والمعلومات (JDIQ)، ١١(4)، ١-٣٥.

معاذ، سلمان. (٢٠٢٢). التدقيق في المصادر وموثوقية المعلومات في الإعلام الاقتصادي. المجلة العربية للإعلام، ١٠(١)، ١٥-٣٥.

غورينسكي، وآخرون (٢٠٢٠). الأخبار الكاذبة: دراسة استقصائية للبحث، وطرق الكشف، وفرص التقنيات الدلالية. الويب الدلالي، ١١(٦)، ٩٩٩-١٠٢٦.

غليغوريفيتش، وآخرون (٢٠١٩). كشف الأخبار الكاذبة في وسائل التواصل الاجتماعي باستخدام التعلم العميق الهندسي. وقائع المؤتمر الدولي الثامن والعشرين لجمعية مكائن الحوسبة (ACM) حول إدارة المعلومات والمعرفة (ص ١٢٧٩-١٢٨٨).

لوهمان، وأخرون (٢٠٢٠). عدم وجود أخبار هو (ليس دائمًا) خبر سار: حول تأثير وسائل الإعلام على تصور الجمهور للاقتصاد. المجلة الأوروبية للاقتصاد السياسي، ٦١، ١٠١٨٤٢.

جيس وآخرون (٢٠٢٠). التعرض لمواقع إلكترونية غير موثوقة في الانتخابات الأمريكية لعام ٢٠١٦. مجلة سلوك الإنسان الطبيعي، ٤(٥)، ٤٧٢-٤٨٠.

مارشال وآخرون (٢٠١٩). فضح الأخبار الكاذبة على وسائل التواصل الاجتماعي: إطار عمل لتصنيف البيانات التي تتطلب الدقة. في وقائع المؤتمر الدولي لجمعية الحوسبة الآلية (ACM) لعام ٢٠١٩ حول نظرية استرجاع المعلومات (ص ٤١-٤٤).

الجوهري، نادر. (٢٠٢١). التلاعب الإعلامي: تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على القرارات الاقتصادية. مجلة الإقتصاد والثقافة.

محمود، سامي، وعزيز، رمزي. (٢٠٢٠). الإعلام وصناعة القرار الاقتصادي. دراسات اقتصادية.

النمر، علي. (٢٠٢٢). الآثار الاقتصادية للأخبار المضللة. مجلة أبحاث الاقتصاد العالمي.

أليكسندر كريستوف، (٢٠١٩)، اقتصاد الأخبار الكاذبة: الجانب التجاري والآثار، جامعة الاقتصاد